مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والامنية على الساحتين الدولية والاقليمية

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

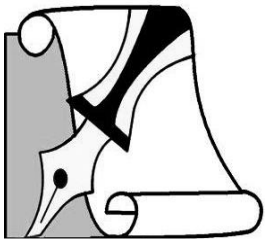

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تقدير نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية على الساحتين الدولية والإقليمية

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

الانتخابات الرئاسية اللبنانية: بين الداخل والخارج

لم يك لبنان يوماً بمنأىً عن الأحداث المحيطة، الإقليمية وحتى العالمية، حتى قيل إن السماء تكفهر في الخارج وتُمطر في لبنان؛ والسبب هو موقع لبنان على مفترق طرق الصراعات مع العدو الإسرائيلي، وعين الغرب على ثروات بلادنا؛ والأهم سعي الغربيين الدائم لحماية الكيان الإسرائيلي، عبر تنفيذ أجندات دائمة تصب في صالح المتطلبات الأمنية الغربية، من أمن عسكري واقتصادي، ومائي أيضاً.

إن موقع الرئاسة اللبنانية سابقاً كان له الثقل الكافي لأداء دور مهم وفاعل في الحياة السياسية اللبنانية. لكن في مرحلة ما بعد اتفاق الطائف، سعت بعض الأطراف والكتل السياسية التي كانت وازنة في وقت ما لممارسة بعض أساليب التضعيف بحق موقع الرئاسة الأولى، وحصرت صلاحياته بالشيء القليل، ناقلة كل الصلاحيات إلى مجلس النواب ومجلس الوزراء، بالتوازن فيما بينهما. لكن بقيت الرمزية لموقع الكرسي الأولى موجودة؛ ولذلك تسعى الأطراف المعنية في معركة الرئاسة اليوم لمحاولة الفوز بها، حتى لو كان الموقع هو لشخص ماروني فقط. لكن في لبنان، كما هو معلوم، تتداخل السياسات ببعضها، حتى لم تعد المراهنة على الأحلاف الدائمة إلّا في حالة أو حالات محددة.

بعد أشهر من الفراغ، وطرح الفرقاء السياسيين المجتمعين تحت عنوان المعارضة لأسماء مستفزّة للرئاسة، رغم نتائج الانتخابات النيابية المتقاربة نسبياً، والتي لم تعط الغلبة أو الدفّة لأي من الفريقين، وبعد تبديل بأسماء المرشّحين من قِبل هذه المعارضة لأغراض سياسية تكتيكية، ربما كانت مكشوفة، بقي الثنائي الوطني، المتمثل بحركة أمل وحزب الله، ثابتين على الموقف الأول بأن مرشّحهم هو النائب والوزير السابق سليمان فرنجية، مع إبقاء الباب مفتوحاً لأي مبادرة انتخابية سياسية لبنانية شريطة عدم استبعاد المرشّح فرنجية.

وقد فشل البرلمان اللبناني للمرّة الثانية عشرة من عديد جلساته التي أدارها رئيس مجلس النواب نبيه برّي، في اختيار رئيس جديد للجمهورية، حيث حصل وزير المالية السابق، المرشّح جهاد أزعور، المدعوم من "القوات اللبنانية" والتيار الوطني الحر والمستقلين، وبعض الأصوات الفردية، على تسعة وخمسين صوتاً. بالمقابل، حصل المرشّح سليمان فرنجية، المدعوم من حركة أمل حزب الله، على واحد وخمسين صوتاً. ويحتاج المرشّح في الدورة الأولى من التصويت إلى أغلبية الثلثين، أي 86 صوتاً من مجموع النواب البالغ عددهم 128 نائباً، للفوز. وفي حال الانتقال إلى دورة ثانية، تصبح الأغلبية المطلوبة 65 صوتاً. لكن النصاب يتطلب الثلثين في الدورتين.

اللجنة الخماسية:

عقدت اللجنة الخماسية من أجل لبنان اجتماعها الثاني، في الدوحة، بمشاركة ممثّلين عن مصر والسعودية وقطر والولايات المتحدة الأميركية والموفد الرئاسي الفرنسي، جون إيف لودريان.

وأصدرت اللجنة الخماسية بيانًا، أوضحت فيه أن:

1-اجتماعها كان "لمناقشة الأمور السياسية الداخلية اللبنانية، وذلك لدفع عجلة التشاور بين الأفرقاء اللبنانيين بما يخص ملف الانتخابات الرئاسية.

2- تنفيذ الدولة إصلاحات اقتصادية ضرورية من أجل الوفاء بمسؤولياتها تجاه مواطنيها.

3-يعتمد إنقاذ الاقتصاد وتأمين مستقبل أكثر ازدهارًا للشعب اللبناني على ما ستقوم به الاطراف السياسية اللبنانية.

وقد زعمت هذه الأطراف الخمسة حرصها على سيادة لبنان، وأنها ملتزمة باستقلالية لبنان، مع التعبير عن قلقها بأنه بعد تسعة أشهر تقريبًا من انتهاء ولاية الرئيس ميشال عون لم ينتخب القادة السياسيون للبنان خَلفًا له."

مع التذكير بأن الأهمية بمكان أن يلتزم النواب في البرلمان اللبناني بمسؤوليتهم الدستورية لانتخاب الرئيس.

4- التلويح بالعقوبات على بعض الأسماء المتّهمة في التعطيل وعرقلة التقدم بسير انتخاب رئيس للبنان. حدّدت اللجنة أيضاً، على طريقتها بعدم التدخل مواصفات الرئيس العتيد، بأنه يجب أن يكون نزيهاً وموحّداً لكل أطياف لشعب اللبناني، ويضع مصالح لبنان أوّلاً، ويشكّل ائتلافاً شاملاً ما أمكنه، للانطلاق بالإصلاحات القضائية- الاقتصادية تحت شروط صندوق النقد الدولي. واشترطت اللجنة تنفيذ هذه البنود، وذلك لأجل مصلحة اللبنانيين فقط ،بما فيها طلب المجموعة الخماسية تطبيق سيادة القانون للتحقيق في انفجار مرفأ بيروت، مع التأكيد على وجوب تنفيذ الحكومة اللبنانية قرارات مجلس الأمن الدولي، بما فيها القرارات المتصلة بالموضوع، وتلك التي صدرت عن الجامعة العربية، والحفاظ على وثيقة الوفاق الوطني لحماية الوحدة الوطنية والعدالة في لبنان؛ ووعدها، أي القمة الخماسية، باستمرار التنسيق مع الجهات اللبنانية لإيجاد الحلول، بما يصب في مصلحة الشعب اللبناني، على حد قول اللجنة في بيانها الختامي.

بعد هذا البيان مباشرة، تبنّت المملكة العربية السعودية مساراً أكثر تشددًا، عبر إعلانها بأنها تسعى إلى تحريك مسار الملف الرئاسي اللبناني، وأنها بصدد إطلاق نقاشات جديّة حول اتخاذ إجراءات ضد المعرقلين لإحراز تقدم في هذا الملف.

من جهتها، أعلنت الخارجية الفرنسية عن تبنّيها خيارات ملموسة في ما يتعلق باتخاذ إجراءات في حق الذين يُعرقلون التقدم في إجراء الانتخابات الرئاسية.

أما في الدوحة، فصرّح المتحدث الرسمي لوزارة الخارجية القطرية، ماجد بن محمد الأنصاري، أنّ المناقشات التي جرت خلال الاجتماع الثاني للمجموعة «الخماسية» دارت حول «الرسائل الخاصة والعامة التي ستُرسل إلى القيادات اللبنانية من قِبل الدول المجتمعة»، دون التطرق لأي إجراءات أو عقوبات كما فعلت السعودية وفرنسا.

"اللجنة الخماسية" التي شكّلتها باريس لمتابعة الأوضاع اللبنانية، أعادت بالذاكرة لمن عاصر مرحلة الحرب اللبنانية المشؤومة ونهايتها، "اللجنة الثلاثية العليا" التي تشكّلت في القمة العربية عام 1989، وكلّفت ترتيب تسوية سياسية بين اللبنانيين لوقف الحرب.
"اللجنة الثلاثية العليا" تألّفت من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز، والعاهل المغربي الملك الحسن الثاني، والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد. حينذاك، كان لبنان بلا رئيس جمهورية، إذ إن النوّاب (كما حالنا اليوم) لم يتمكنوا من انتخاب رئيس جديد، وباتت البلاد تحت حكم حكومتين، الجيش منقسم، الميليشيات المتقاتلة أنهِكت، الشعب يائس، الأفق مسدود، بعدما كانت أوزار الحرب اللبنانية قد فكّكت كل مفاصل الدولة، وأطبقت الميليشيات عليها بالكامل.
هذا ما دفع بالجامعة العربية إلى رفع وتيرة اهتمامها بلبنان الذي كان يحتضر، وذلك بمبادرة سعودية انتهت لاحقاً بوقف إطلاق النار بين الأطراف اللبنانية المتنازعة، ووقف الحرب المدمّرة.
"اللجنة الثلاثية العليا" تحركت إقليمياً ودولياً، كما تحركت داخلياً عبر موفدها الأخضر الابراهيمي، الذي أدّى دوراً مهماً في إتمام اتفاق الطائف، الذي أنهى، عملياً، الحرب الأهلية اللبنانية، بعدما دعت السعودية النوّاب اللبنانيين إلى مؤتمر الطائف برعايتها تحت مظلة دولية، وتمخّض عنه الاتفاق الذي حمل اسم المدينة المستضيفة، ليقرّ بعد ذلك دستوراً لما تمّت تسميته "الجمهورية الثانية."

في تلك المرحلة، كانت موازين القوى الإقليمية متوازية ومتقاربة، والعلاقات بين السعودية وسوريا في ذروتها، ما مهّد الطريق لإنهاء الحرب، بمؤازرة دولية، بعدما أنهت وظيفتها، وباتت عبئاً على الدول التي كانت تموّلها وتحرّكها.

لكن اليوم، بات واقع الحال مختلفاً، خصوصاً بعد التطورات الدراماتيكية في المنطقة، بكلّ ما خلّفته من تحولات ومتغيرات جذرية، إنعكست خللاً كبيراً في ميزان القوى المحلية والإقليمية، يستحيل معه أي تشبيه بعمل اللجنتين "الثلاثية" و"الخماسية" ودورهما وإمكاناتهما.

على الصعيدين العربي والدولي، وعلى الرغم من بعض الانفراجات الإقليمية، ليست هناك رؤية موحّدة لمقاربة حلول للأزمة اللبنانية بكل مندرجاتها، خصوصاً وأن عواصم القرار التي كانت ذات تأثير كبير على مجريات الأوضاع اللبنانية لم يعد لبنان أولوية بالنسبة إليها، لأن لديها ملفات عالقة أكثر إلحاحاً.

أما على الصعيد الداخلي، فلا توازن فعلي بين الفرقاء، إزاء فائض القوة التي يمتلكها "حزب الله"، من دون أن يقابل ذلك أي قدرة محلية على المواجهة الفعلية، خصوصاً مع تفاقم الانقسامات، وتفشّي الفساد المستحكم.

بناءً عليه، لا مجال للمقارنة بين اللجنتين، ولا يمكن التعويل على "الخماسية" لإنهاء الأزمة اللبنانية، على غرار "الثلاثية". فكل المشهد السياسي حول لبنان قد تبدّل وتغيّر بصورة جذرية، ما يُفقد هذه اللجنة أي قدرة على إنتاج تسوية لبنانية جدية؛ بل إن دورها سيقتصر على أن تحضّ الفرقاء على المسارعة إلى انتخاب رئيس وإجراء الإصلاحات المطلوبة؛ وهذا لن يحصل مع هذه التركيبة السياسية الفاسدة، الأمر الذي يُبقي لبنان في مهب الانهيار، إلى أن تنضج الظروف الدولية والإقليمية التي تسمح ببلورة خطة إنقاذ تُفرض على اللبنانيين.

إذاً، لم يرق الاجتماع الخماسي الذي عقِد في قطر، وضم الدول الأكثر "مونة" على اللبنانيين (من دون إيران)، إلى مستوى التوقعات والآمال التي كانت معقودة عليه، لأنه عكس هشاشة الاهتمام الدولي بانتخاب رئيس، ما يعني عدم الرغبة الدولية في الضغط على اللاعبين المحليين لإنهاء الفراغ في منصب الرئاسة من جهة، وتحسين الوضع العام في لبنان خطوة خطوة، بدءًا من خطوة الرئاسة، وبعدها الحكومة، وانطلاق المسار الطويل للتعافي الاقتصادي والمالي.

كان من الواضح أن مجرّد تلاقي الدول: الولايات المتحدة الأميركية، فرنسا، السعودية، مصر وقطر، في مكان واحد، من أجل قضية واحدة، كفيل بزرع الأمل في قلوب الكثيرين، وفي مقدّمهم اللبنانيون الذين ينتظرون الحل من الخارج، لعلمهم أنه الطريق الوحيد المجدي، ولا نجاح لأي طريق داخلي من دونه. وعملياً، ما قدّمه الاجتماع الخماسي يقتصر فقط على حقيقة أن الموضوع الرئاسي لا يزال في خانة "راوح مكانك"؛ وما التهويل والتهديد بالعقوبات سوى صياغات هدفها إطالة عمر الأزمة وتقديم "تشويق" جديد للأحداث. فمن الذي سيفرض العقوبات وعلى من؟ إذا كانت الدول الخمس قد اتفقت على حل، فلا حاجة لها لفرض عقوبات على أحد، ويمكنها ببساطة

فرض القرار على اللبنانيين كما كان يحصل عادة. أما "الاقتصاص" من المُعرقلين، فيجب أوّلاً تحديد هويتهم. وما إن يتم ذلك سيترسخ الانقسام الدولي، لأن كل طرف معرقل يؤيّد جهة دولية نافذة؛ فكيف السبيل إلى فرض العقوبات على المعرقلين لانتخاب الرئيس وكل واحد يعتبر أن الآخر هو المعرقل (المعارضة تتّهم التغييريين وهؤلاء يتّهمون المعارضة والفريق الآخر الذي لم يتم إطلاق تسمية عليه كونه اتفق مرحلياً فقط).

إضافة إلى ذلك، لا يمكن نسيان بيان البرلمان الأوروبي ببنوده كافة، وفي مقدّمها بند الإصرار على إبقاء النازحين السوريين في لبنان؛ إضافة الى الخطاب الناري للسفيرة الفرنسية المغادرة، آن غريّو، في ذكرى 14 تموز. وهذان العاملان إن دلاّ على شيء، فعلى عمق التباعد الدولي حول المسألة اللبنانية، فيما لا تزال اللحمة راسخة، في المقابل، بشأن الوضع الأمني بشكل عام ودعم الجيش اللبناني، وقضية النازحين.

ويمكن تلقّف الغضب في كلام غريّو من اللبنانيين الذين أفشلوا مبادرات الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون منذ العام 2020 وحتى اليوم. كما يمكن وضعه في إطار "الغمز من قناة اللاعبين الدوليين"، لجهة تذكيرهم بأن فرنسا لن تقبل بالتفريط بالورقة اللبنانية وسحبها من يدها، وأنها قادرة على لعب ورقة "النَفس الطويل" كي لا تخسر نفوذها الذي لطالما حافظت عليه منذ ما قبل الاستقلال اللبناني إلى يومنا هذا.

وكمرآة لما خرج به هذا الاجتماع، زادت المواقف الداخلية حدّة بين الأطراف، وبدأ كل طرف، كالعادة، الترويج لسقوط هذا المرشّح أو ذاك، فيما الحقيقة هي أن المرشّحين جميعاً لا يزالون حاضرين على الطاولة ولم تنقص حظوظ أي منهم بعد، على الرغم من كل ما قيل ويُقال في هذا الخصوص. ويُنتظر أن تزداد فترة التهويل والوعيد و"التبصير" بأننا سندخل مرحلة صعبة وبالغة الخطورة إذا لم نصل إلى نتيجة، وهو الكلام نفسه الذي يتردد منذ أكثر من ثلاث سنوات، والذي لا طائل منه سوى التخويف، لأن اللبنانيين قد تأقلموا على العيش كل يوم بيومه، وانتظار المفاجآت غير السارّة التي يواجهونها يوماً بعد آخر، ولم يعد هناك ما يُخيفهم.

ولكلّ المتفائلين باقتراب انتهاء الفراغ الرئاسي، نأمل ألاّ يخيب ظنّهم، على الرغم من أن المعطيات كلّها تشير إلى أن هذا التفاؤل ليس في مكانه، وأن الأزمة لا تزال على حالها ولم تقترب من الحل، على أمل أن يظلّل التوافق الاجتماعات الدولية قبل الانتقال إلى الاجتماعات الداخلية.

زيارات لودريان إلى لبنان

زيارة لودريان الأولى

تمّت من 21 إلى 24 حزيران، حيث قام المبعوث الفرنسي بلقاء ممثّلين عن جميع الأحزاب السياسية الممثّلة في مجلس النواب اللبناني، كما التقى بمسؤولين سياسيين ودينيين وعسكريين.

كما أجرى مباحثات مع السلطات السياسية والدينية والعسكرية. ثم زار السعودية من 10 إلى 12 تموز؛ ومن ثم ذهب إلى قطر، حيث شارك في اجتماع حول لبنان مع السعودية وقطر والولايات المتحدة الأميركية ومصر في 17 تموز، قبل أن يعود إلى السعودية مرة أخرى في 18 تموز.

الزيارة الثانية إلى لبنان

أتت في إطار مهمة لودريان في التسهيل والوساطة، بهدف خلق الظروف المؤاتية للوصول إلى حل توافقي لجميع الجهات المعنية بانتخاب رئيس الجمهورية".

وهي خطوة أساسية لإعادة تفعيل المؤسسات الدستورية التي يحتاجها لبنان بشكل عاجل، للمضي قدماً نحو الانتعاش، للمساعدة في إيجاد حلٍّ توافقي للأزمة الرئاسية، بعد فشل النخبة السياسية على مدى 12 جلسة برلمانية، آخرها عُقدت في 14 يونيو/ حزيران الماضي، في انتخاب رئيسٍ جديدٍ للبلاد، ووضع حدٍّ للشغور الرئاسي الذي يُعطّل المؤسسات السياسية والدستورية، ويُعرقل تعيينات حسّاسة في الدولة، تتقدمها حاكمية البنك المركزي.

ونقلت شخصيات سياسية لبنانية أجواء لقاءات لودريان، التي اتّسمت بـ"الإيجابية"، وفق تعبيرها، لكن الحراك الجديّ الخارجي لا يزال يُقابَل بتمسّك الأفرقاء السياسيين بمواقفهم، سواء من الحوار، الذي لم يلقَ بعد قبول كل الكتل البرلمانية، أو لجهة رفض الالتقاء على مرشّح ثالث لرئاسة الجمهورية، خصوصاً على ضفّة "حزب الله" و"حركة أمل" (يرأسها رئيس البرلمان نبيه برّي)، مع رفضهما التخلّي حتى اللحظة عن دعم ترشيح رئيس "تيار المردة" سليمان فرنجية.

كذلك، نُقل عن لقاءات لودريان أن الموفد الرئاسي الفرنسي تطرّق إلى اجتماع الدول الخمس الذي استضافته العاصمة القطرية، الدوحة، ولم يقدّم أي أسماء معينة للرئاسة؛ وهو سيعود في سبتمبر/ أيلول المقبل لاستكمال المحادثات، علماً أن أجندة الزيارة الثالثة ستُحدّد أيضاً حسب نتائج اللقاءات التي يُجريها، والتي يستطلع من خلالها مواقف الكتل من الحوار وأشكاله.

وقد استكمل الموفد الرئاسي الفرنسي لقاءاته مع الشخصيات المعنية مباشرة بالاستحقاق الرئاسي، وأبرزها رئيس "تيّار المردة" سليمان فرنجية، ورئيس "التيّار الوطني الحر" النائب جبران باسيل، ورئيس حزب "القوات اللبنانية" سمير جعجع. وهي وُصِفت من قِبل أوساطهم بـ"الإيجابية"، على غرار إعلان رئيس البرلمان نبيه برّي أن لقاءه مع لودريان كان "جيّداً"، و"قد فتح كوّة في جدار الملف الرئاسي."

ولفت لودريان إلى أنه سيقوم بجولة محادثات في سبتمبر المقبل، تنطلق من الصفر، وضمن فترة زمنية محدّدة، للاتفاق على برنامج رئاسي، وعلى اسم المرشّح الذي تتوافر فيه المواصفات وبوسعه حمل هذا التصوّر، على

أن يلي ذلك جلسات متتالية لمجلس النواب لانتخاب رئيس، الأمر الذي اعتبره باسيل منطلقاً جديداً لمقاربة الاستحقاق، وأبدى ترحيبه به.

من جهة أخرى، يقول الكاتب السياسي سركيس أبو زيد إن الغرب يعلم أن هناك أكثر من مليوني نازح سوري في لبنان. وإذا ما أدّى الفراغ الرئاسي إلى تفلّت الأوضاع، فهذا سيعني هجرة سورية ضخمة من لبنان إلى أوروبا، وهو ما يشكّل تهديدًا للأمن القومي الأوروبي؛ وهذا ما يفسّر قرار الاتحاد الأوروبي ودعمه لبقاء النازحين السوريين في لبنان."

ويضيف أن "لودريان كُلّف من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، ودول الخليج، لعلّه يجد مخرجاً للأزمة هناك، مستبعدًا أن تكون هناك أجندة محددة يجري تنفيذها في لبنان. بيْد أن الجميع يسعى للتوافق على شخصية لبنانية غير مستفزة، لديها القدرة على إنقاذ ما يمكن إنقاذه، وخطة للخروج من الأزمة، والقدرة على تطبيق الإصلاحات المطلوبة من صندوق النقد الدولي، وإخراج لبنان من المأزق، لتفادي الانفلات الأمني الذي قد يؤدي إلى خروج النازحين بطريقة يرى فيها الغرب تهديدًا له ولأمنه القومي."

ويرى أبو زيد أن "هناك محاولات شتّى، واتصالات تجري، وحوارات لم تصل حتى الآن إلى نتيجة، حيث كل فريق سياسي متمسك بمرشّحه الرئاسي، إلى أن تأتي لحظة التسوية الإقليمية والدولية، ويكون هناك إجماع."

إن زيارة لودريان كانت سريعة واستطلاعية، في محاولة لمعرفة مزيد من الواقع على الأرض، دون أن تكون هناك إمكانية للحل، خاصة أن الدول الخمس المعنية، والتي اجتمعت لوضع مبادرة مشتركة حول لبنان، ليست متّفقة، على الرغم من البيان المشترك بين هذه الدول؛ لكن لا توجد خطوات عملية حتى الآن."

وقال المصدر إن الساحة اللبنانية الآن منشغلة أكثر بموضوع حاكم مصرف لبنان، والوضع المالي وانعكاساته، خاصة في ظل الأزمة المالية الكارثية التي تشهدها البلاد.

ويعتقد أبو زيد أن موضوع انتخاب رئيس الجمهورية مؤجّل، لأنه لا يوجد اتفاق بين الدول الإقليمية والغربية المعنية، وبين القوى السياسية اللبنانية الداخلية، وأن الزيارة الفرنسية ستكون عادية دون أن يكون لها نتائج جدية فعلية لحلّ الأزمة اللبنانية.

لقد شكّلت زيارة الموفد الفرنسي إلى لبنان، جان إيف لودريان، الحدث الأبرز في الملف الرئاسي، حيث عقد سلسلة من اللقاءات مع عدد كبير من المسؤولين الرسميين والقيادات النيابية والحزبية.

وقد تضاربت الأنباء والتحليلات حول أجواء اللقاءات التي عقدها لودريان. ففيما أشاع كل من رئيس حزب "القوات اللبنانية" سمير جعجع، ورئيس "التيار الوطني الحر" النائب جبران باسيل، بأن الزيارة طوت الصفحة الماضية، في محاولة للقول إن تمسك فرنسا بترشيح رئيس "تيار المردة" سليمان فرنجية، قد تراجع، جرى تأكيد مباشر من فرنجية نفسه أنه لم يلمس أي تبدّل في الموقف الفرنسي، علماً ان لودريان خصّ فرنجية دون غيره

باستضافته في السفارة الفرنسية على "غذاء عمل"، ما يحمل مدلولات عن حقيقة الموقف الفرنسي من "رئيس المردة" على عكس ما يروّج له معارضوه.

وفي كل الأحوال، الأكيد أن زيارة لودريان لن تحمل بشكل سريع ومباشر أي مبادرة وحل للاستحقاق الرئاسي، لا سيما في ظل التموضع السياسي والنيابي اللبناني. وقد عبّر الموفد الفرنسي أن زيارته للاستطلاع وطرح الأسئلة على مختلف القوى والاستماع للأجوبة والطروحات المختلفة. كما التقى لودريان سفراء دول اللجنة الخماسية (مصر، السعودية، قطر والولايات المتحدة) لمتابعة الاستحقاق الرئاسي اللبناني، لوضعهم في فحوى الزيارة وآخر التطورات على صعيد الملف الرئاسي.

وقد أكّد المبعوث الفرنسي على "ضرورة الخروج من الأزمة السياسية والمؤسساتية الحالية"، معتبراً أنّها "تُعرّض لبنان لمخاطر كبيرة بسبب تمديد الشغور الرئاسي وتأثيره على الدولة واستقرارها."

وبحسب وزارة الخارجية الفرنسية، اقترح لودريان على الأطراف التي لها علاقة بعملية انتخاب رئيس الجمهورية، دعوتها إلى اجتماع في لبنان في شهر أيلول، للتوصّل إلى توافق حول القضايا والأولويات الرئيسية التي يجب على الرئيس المستقبلي أن يعمل عليها، والمواصفات الضرورية لمواجهتها. وأشارت إلى أنّ "الهدف من الاجتماع هو خلق جوّ من الثقة، وتمكين مجلس النواب من الاجتماع على وجه السرعة، مع توفير الظروف المواتية لإجراء انتخابات مفتوحة والخروج بسرعة من الأزمة."

في ختام الزيارة، صدر عن المتحدث باسم الموفد الرئاسي الفرنسي، جان ايف لودريان، البيان التالي:" قام السيد جان إيف لودريان، الممثّل الشخصي لرئيس الجمهورية في لبنان، بزيارة ثانية إلى لبنان، في الفترة من 25 إلى 27 تموز / يوليو. وكما فعل خلال زيارته الأولى ، شدّد لجميع محاوريه على ضرورة الخروج من المأزق السياسي والمؤسسي الحالي الذي يفرضه تمديد فترة الشغور الرئاسي، الذي يشكّل مخاطر كبيرة على لبنان ودولته واستقراره.

وفي هذا السياق ، اقترح على جميع الفاعلين المشاركين في عملية انتخاب رئيس الجمهورية دعوتهم، في أيلول، إلى اجتماع في لبنان يهدف إلى التوصل إلى توافق حول القضايا والمشاريع ذات الأولوية. الهدف من هذا الاجتماع هو خلق مناخ من الثقة والسماح للبرلمان بالالتقاء بخطى حثيثة مع الظروف المواتية لإجراء اقتراع مفتوح للخروج بسرعة من هذه الأزمة. يحظى نهج التيسير والمساعي الحميدة هذا الذي أطلقته فرنسا بالدعم الكامل من شركاء وأصدقاء لبنان المجتمعين في الدوحة في 17 تموز / يوليو.

وأشار المبعوث الشخصي إلى الانفتاح البنّاء لجميع محاوريه اللبنانيين على هذا النهج الملموس والبراغماتي، المتمحور حول انتخاب رئيس الجمهورية، وما عليه فعله لإلزام لبنان بطريق التعافي والاستقرار لتمكينه، ولاستعادة مكانته في البيئة الإقليمية واستعادة ثقة المجتمع الدولي.

وفي السياق، أشارت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الفرنسية، إلى أن "الموفد الفرنسي لودريان شدّد لجميع محاوريه على ضرورة الخروج من المأزق السياسي الحالي الذي يفرضه تمديد فترة الشغور الرئاسي". وذكرت المتحدثة أن "لودريان اقترح دعوة في أيلول إلى اجتماع في لبنان يهدف إلى التوصّل إلى توافق حول القضايا والمشاريع ذات الأولوية."

المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية قال في ملخص صحافي:" نواصل العمل مع الشركاء بما في ذلك فرنسا لحثّ المسؤولين اللبنانيين على انتخاب رئيس".

لكن، وحسب مصادر معنيّة، فإنه قبل التفتيش عن اسم رئيس، يُفترض أن يتم السعي لتنفيذ الإصلاحات وإنقاذ الاقتصاد، من خلال الخطة الإصلاحية التي يتّفق حولها الأفرقاء، ومن ثم التفكير باسم الشخصية التي يجب أن تتولّى الرئاسة، والتي يمكنها تنفيذ "خارطة الطريق" الاقتصادية. وبالتالي، كل الأفرقاء اللبنانيين مدعوّين إلى الحوار الذي دعا إليه لودريان.

وكشفت المصادر أنه حتى الآن لم يقرّر لودريان شكل اللقاء بين الأطراف اللبنانية. قد يكون اجتماعاً موسّعاً للجميع، وقد يستمر على شكل حوار ثنائي بينه وبين الجميع.

وكشفت المصادر أيضاً أن اللقاء، بأي شكل سيتخذه، لن يكون فورياً مطلع أيلول؛ بل سيأتي لودريان خلال أيلول مرات عديدة الى لبنان لإرساء المباحثات أو اللقاءات، أو بلورة شكل اللقاء. في البداية سيقوم بالتباحث ثنائياً مع كل فريق للتنسيق حول اللقاء المرجو. كما أفادت المصادر أن لودريان ليس في انتظار جواب أو أجوبة ليقوم بمهمّته المرتقبة. بل على المعنيين مسؤولية إيجاد رئيس والبدء بالإنقاذ. ففي النهاية إن الحل هو لبناني، وإن فرنسا تقوم بعرض خدماتها لتسهيل التوصل إلى مرشّح توافقي. إنه عرض للخدمات، من خلال تحرّك لودريان المشهود له بخبرته وكفاءته، للعب دور الوسيط بين الأطراف. وتريد فرنسا أن تقول إن الخيار هو لبناني، وأنها موجودة للمساعدة ولإنضاج حل توافقي. مع الإشارة إلى أن المسؤولية ليست على فرنسا أو السعودية أو أي جهة خارجية، بل على النواب تحمّل مسؤولياتهم، مع تفهّم الفرنسيين للوضع السياسي الذي يحكم لبنان.

وبالتالي، تشير المصادر، إلى أن التحرك المرتقب للودريان يجب أن يتم خلاله الجواب على سؤالين: ما الذي يجب أن يقوم به الرئيس الجديد؟ وما مواصفات هذا الرئيس؛ لكي يتم إسقاط المواصفات على المهمة المطلوبة

للإنقاذ. إنها مقاربة بطريقة جديدة، خارطة الطريق أولاً، ومن ثم مَن الذي يمتلك مقوّمات تطبيقها. وهذا كله يتم من خلال دعم اللجنة الخماسية للدور الفرنسي.

هذا فيما يُبقي المجتمع الدولي، المهتم بالأزمة اللبنانية، وبمراقبة مدى تأثير المأزق المزدوج السياسي والاقتصادي في شلل مؤسسات الدولة بفعل الفراغ الرئاسي، عينه على مؤسسة الجيش باعتباره الضامن الرئيس للحدّ الأدنى من الاستقرار، الذي يحرص على عدم المس به، نظراً إلى انعكاسات اهتزازه على الوضع الإقليمي، في بلد تتشابك فيه مواقع النفوذ بين الدول، ويضم زهاء مليوني نازح سوري وفلسطيني، وسط صعوبات اقتصادية واجتماعية أصابت رواتب العسكريين، بعد فقدان العملة اللبنانية أكثر من 90 في المئة من قيمتها.